International Research Journal of Arabic and Islamic Studies, Vol.:04, Issue: 01, Jan-Jun 2024
PP:15 -37

OPEN ACCESS
IRJAIS
ISSN (Online): 2789-4010
ISSN (Print): 2789-4002
www. irjais.com

دور المحافظة على الأراضي الزراعية الباكستانية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استقرائية تمثيلية في ضوء الاقتصاد الإسلامي

The Impact of Conservation of Pakistani Agricultural Lands on Achieving Sustainable Development: An Exploratory Representational Study in the Light of Islamic Economics

Dr. Israr Khan
Assistant Editor, Al-'Ulūm Journal of Islamic Studies, Al-Karam International Institute Bhera, isrrrar58@gmail.com
Dr. Umme Habiba
Assistant Professor, Department of Arabic, Al-Karam International Institute Bhera. hooramehsan@gmail.com

Abstract

Pakistan is one of the leading agricultural countries, where its agricultural lands are considered among the most important natural and economic resources. However, despite this, it has faced numerous challenges affecting agricultural production, resulting in a shortage of various agricultural products. Consequently, Pakistan has been compelled to import most agricultural and food products from other countries, despite being an agrarian nation. These challenges stem from the misuse and neglect of agricultural lands. Therefore, there is a need to revert to the correct path in utilizing agricultural lands to achieve sustainable development. This study aims to explore the role of preserving agricultural lands in achieving sustainable development in the light of Islamic economics. Islamic economics emerges as an inspiring model that offers guidance and directives for conserving and developing agricultural lands in ways that balance the needs of the current generation with those of future generations. By studying the principles of conserving agricultural lands advocated by Islamic economics, these concepts can be applied to the Pakistani agricultural context, leading to increased agricultural productivity and the realization of sustainable development.

Keywords: Pakistan, Agricultural Lands, Sustainable Development, Islamic economics.

المدخل

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد! فإنّ الأراضي الزراعية تعتبر إحدى الثروات الطبيعية القيمة التي تسهم بشكل كبير في تلبية احتياجات الإنسان من المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، وكما أن وطننا باكستان واحد من الدول التي تتمتع بتنوع جغرافي ومناخي يجعلها مناسبة للإنتاجات الزراعية المتنوعة، ومع ذلك، نجد أن الاستخدام الفعّال للأراضي الزراعية لم يتحقق كما يجب. إذاً، واجهنا تحديات تتعلق بقلة الإنتاجات الزراعية، مما أدى إلى ضرورة استيراد مواد غذائية من دول أخرى. إلا أننا، وبالرغم من هذه المشاكل، لم نتخذ الإجراءات الضرورية لضمان توفير إنتاج كافٍ، بل على العكس تساهلنا في عملية الزراعة، على سبيل المثال، كما نرى أن المساحة الإجمالية التي كانت تسخدم للزراعة، كانت 46.65% في عام 1990، وبعد ذلك وصلت إلى 65.48% في عام 2000، وإلى 71.02% في عام 2010، ولكن عندما وصلنا إلى عام 2020 انخفضت مجددًا إلى 55.69%[1]، وفي عام 2021 انخفضت مجددًا إلى 47.09%[2]، كما ينظر في الجدول التالي:

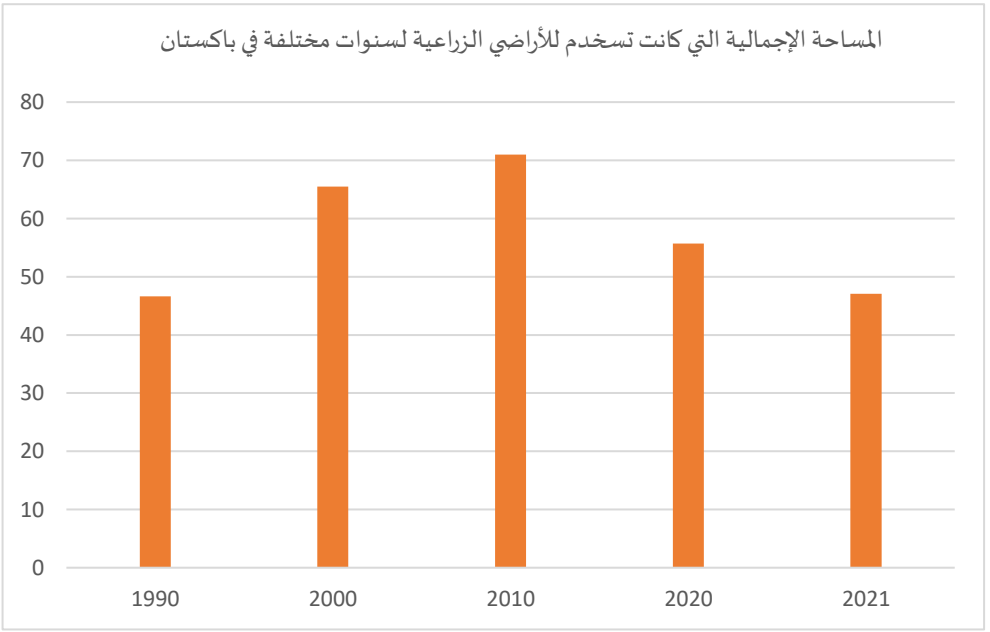

رقم الجدول: 1

وإن هذا التقلب يشكل قلقًا كبيرًا، وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فربما لم يبق لنا الخيار سوى الاعتماد بشكل كامل على استيراد المواد الزراعية من دول أخرى، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على مكانة باكستان في الساحة العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، إن الأراضي التي سلمت إلى الجيش العسكري لباكستان (Pakistan Army) في مناطق ساهيوال، خوشاب وبهكر للأغراض الزراعية، لا تكفي لضمان التنمية المستدامة؛ لأن مساحتها تبلغ فقط 45,000 فدان(Acres)[3]، وعندما نأخذ في اعتبارنا المساحة الإجمالية لباكستان،

والتي تبلغ 79,610,000 فدان، نجد أن الأراضي التي سلمت إلى الجيش العسكري تمثل 0.056% فقط من إجمالي المساحة، فلذلك وقعت الحاجة الماسة إلى البحث عن دور المحافظة على الأراضي الزراعية الباكستانية لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذه الدراسة سنحاول البحث عن طرق الاستخدام الفعّال للأراضي الزراعية الباكستانية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الإسلامي.

فللبحث عن الحل لهذه المشكلة المطروحة قد اخترنا منهجا استقرائيا وتمثيليا، بمعنى أن هذه الدراسة منقسمة إلى ثلاثة مطالب: تكلمت في المطلب الأوّل حول القواعد الأساسية للانتفاع بالأراضي الزراعية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ووصلنا إلى أن الاقتصاد الإسلامي يتطلب منا إحياء الأراضي الميتة والحفاظ على الأراضي الزراعية، وكذلك يتطلب منا استخدامها بحكمة وتفكير للحصول على التنمية المستدامة.

والمطلب الثاني يتكلم حول التحديات المتواجهة للأراضي الزراعية في وطننا باكستان وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي، وهذا ينقسم إلى سبعة فروع، وفي الفرع الأول تحدثنا حول تأثير المناطق الصحراوية على الزراعة وتحليلها في إطار الاقتصاد الإسلامي، ووصلنا فيه إلى نتيجة أن المناطق الصحراوية يمكن تحويلها إلى الأراضي الزراعية بغرس العديد من الأشجار المثمرة فيها، وإن نجحنا في هذه العملية ستتمكّن لنا كسب حولي 278400000000 دولار سنويا، وفي الفرع الثاني تكلمنا حول تأثير المناطق الجافة وشبه الجافة على الزراعة وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ووصلنا فيه إلى أن حوالي 80٪ (70.56مليون هكتار) من مساحة وطننا الإجمالية مشتملة على المناطق الجافة وشبه الجافة، ويمكن الاستفادة منها بتغير طرق الأنهار، وبإنشاء السدود فيها للحصول على تحقيق التنمية المستدامة. وفي الفرع الثالث من المطلب الثاني، تكلمنا فيه حول تأثير ترك الغابات بدون الاستفادة الاقتصادية منها وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ووصلنا إلى أن حولي 5.1% من إجمالي أراضي باكستان (4.51 مليون هكتار) مغطاة بالغابات، ولو نجحنا في غرس الأشجار المثمرة في هذه الغابات (أي: في مساحة 4.51 مليون هكتار) فحينئذ سيتمكّن لنا بأن نقضي على مشكلة قلة المواد الغذائية من وطننا باكستان. وفي الفرع الرابع تكلمنا حول تأثير إزداد المؤنة في عملية الزراعة وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ووصلنا من خلال الدراسة إلى أنه لا بدّ للحكومة مساعدة الفلاحين بترخيص المواد التي تسخدم في عملية الزراعة، وأيضا عليها بأن ترغب في إعطاء الآلات الحديثة لعملية الزراعة لهم. وفي الفرع الخامس تكلمنا حول تأثير بناء المباني السكنية في الأراضي الزراعية وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ووصلنا إلى أن نسبة 5-6٪ من مجموع مساحة الأراضي الباكستانية مشتملة على المدن والتجمعات الحضرية، رغم أن هذه المشكلة ليست مشكلة كبيرة في وطننا باكستان حتى الآن. ولكن مع ذلك، إن استمر تحويل الأراضي الزراعية إلى المباني السكنية ، فربما تصير هذه المسألة تحديًا كبيرا، فلذلك أنها تتطلب منا التفكير في سبل الحفاظ على الأراضي الزراعية. وفي الفرع السدس ذكرنا الكلام حول حاجة إزداد عدد السدود في باكستان لتحقيق التنمية المستدامة، ووصلنا فيه إلى

أنه يمكن إنشاء 60 سدا صغيرا سنويا بنفس الروبيات التي قد تم تخصيصها في السنة المالية 2023-2024م في إطار برنامج دعم الدخل الآساسي (BISP). وفي الفرع السابع تكلمنا حول بعض الاجراءات المتفرقة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوصلنا فيه إلى أن غرس 100 شجرة، إذا تم في كل كيلو متر واحد، فسيكون بإمكان غرس حوالي 26،400،000 شجرة مثمرة على طول جوانب الطرق؛ لأن إجمالي طول الطرق في باكستان يبلغ حوالي 264,000 كيلومترًا.

والمطلب الثالث والأخير يتحدث عن التحليل للتحديات المالية المتواجهة في ضد هدف تحقيق التنمية المستدامة باستخدام الأراضي الزراعية، ووصلنا فيه من خلال الدراسة إلى أنه يمكن دعم الزراعة وتعزيز التنمية المستدامة ببذل نفس المبلغ الذي تنفقه الحكومة على استيراد المواد الغذائية. وفي نهاية هذه الدراسة ذكرنا أهم نتائج البحث التي توصلنا إليها من خلال الدراسة.

المطلب الأول: القواعد الأساسية للانتفاع بالأراضي الزراعية في ضوء الاقتصاد الإسلامي

إن الإسلام دين عملي؛ حيث إنه يقدّم الهدي الكامل للإنسان في جميع شؤون حياته، وقد أعطى للإنسان معلومات كافية للانتفاع بالأراضي والحفاظ عليها، مثلا عندما نبحث عن أهم مقصد تخليق الأرض في ضوء الاقتصاد الإسلامي فنجد بأنها خلقت لتكون مصدرًا لمنفعتنا، حيث ورد في القرآن الكريم: "﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾"[4]، أي: أنه تبارك وتعالى قد جعل الأرض فراشا لنا، وأخرج لنا منها الثمار التي نستخدمها كوسيلة رزق لنا.

وبالتالي أنه أشار إلى أن جميع ما في الأرض خُلِقَ لمنفعتنا بقوله تعالى: "﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾"[5]، وأيضا قد سهل لنا بأن نستخدم جميع ما في الأرض للحصول على الرزق؛ حيث إنه تبارك وتعالى يقول: "﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾"[6]. في الجملة إن هذه الآيات الكريمة تبيّن بأن أهم مقصد تخليق الأرض هي الاستفادة منها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛ لذا يجب علينا أن نستخدمها بحكمة وتقدير؛ للحصول على المواد الغذائية والمنافع الأخرى منها.

وأمّا السُّنَّة النبوية فهي تحثُّنا على عملية الزراعة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛ حتى مثلا، لو كانت الساعة تقوم، وبيد أحد فَسِيلَةٌ، فلعيه غرسها؛ حيث روي عن أنسٍ -رضي الله عنه- إنه قال: قال النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: "إن قامت الساعة، وبيدكم أحدكم فَسِيلَةٌ، فإن استطاع أن لا يقوم؛ حتى يغرسها، فليفعل"[7]، فهذا الحديث يسلط الضوء على أهمية الزراعة في سياق الاقتصاد الإسلامي؛ حيث اعتبر النبي -صلى الله عليه وسلم- الزراعة جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الذي يُفيد جميع المجتمع بشكل عام، فالحديث يوضح لنا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يحث على علمية الزراعة؛ حتى آخر الأنفاس، مما يظهر التفهم العميق لأهمية الزراعة للحصول على تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الإسلامي.

وكذلك روى أنس بن مالك -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حول فضل عملية الزراعة وغرس الأشجار، حيث إنه قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة، إلّا كان له به صدقة"[8]، وهذا الحديث أيضا يبيّن لنا أهمية علمية الزراعة، حيث أكد النبي -صلى الله عليه وسلم- بأن الشخص الذي يقوم بزراعة شجرة أو يزرع نباتًا، فإنما يكون له في كل من يستفيد من ثمارها، سواء كانوا طيورًا أو أشخاصًا أو حيوانات، صدقة.

في الجملة إن عملية الزراعة مليئة بالخير والبركة لجميع المخلوقات، وفيها فائدة اقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن مع ذلك كما نعرف بأن الاستفادة من الأراضي الزراعية لا تتحقّق، إلّا بعد جعلها قابلة لعملية الزراعة؛ فلذلك إن هناك تعليمات واضحة حول إحياء الأراضي وجعلها قابلة للزراعة في الاقتصاد الإسلامي، حيث وعد الشارع -عليه السلام- على إحياء الأراضي الزراعية أجرا أخرويا، كما روي عن جابر -رضي الله عنه- إنه قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "من أحيا أرضاً ميتة فله أجر، وما أكلت العافية (العَافِيَة: هي الطُّيور والسِّبَاع الطّالبةُ لأرزاقها) منها، فهو له صدقة"[9]، وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في شرح الحديث: "مقتضاه: أن أجر ذلك يستمر ما دام الغرس أو الزرع مأكولاً منه، ولو مات زارعه أو غارسه، ولو انتقل ملكه إلى غيره"[10]. في الجملة ديننا الإسلام يشجّعنا على علمية الزراعة، وعلى إحياء الموات من الأراضي بإعطاء الثواب في الآخرة؛ حيث قال السّرخسِيّ: "إنَّ المسلم مندوبٌ إلى الاكتساب بطريق الزراعة والغراسة...، فإنه يتوصَّل بهذا الاكتساب إلى الثواب في الآخرة"[11].

خلاصة مما سبق بأن الإسلام يُعتبر دينًا شاملاً، حيث يوجّه إرشاداته لحياة الإنسان في جميع جوانبها، ويقدِّم الهدي الكامل لاستخدام الأراضي الزراعية لتحقيق التمنية المستدامة، بحكمة ومنفعة، والقرآن الكريم يعلمنا أن الأرض خُلِقَت لنا لتكون مصدراً للرزق والنماء، وأن جميع ما فيها خلق لمنفعتنا. ويحث النبي -صلى الله عليه وسلم- على عملية الزراعة والغرس كوسيلة للخير والصدقة، وأيضاً يُشجع على إحياء الأراضي البائرة بوعد للثواب في الآخرة. هذه النصوص تبرز أن الاقتصاد اللإسلامي يدعو إلى استخدام الأراضي الزراعية والحفاظ عليها لتحقيق الاستدامة.

المطلب الثاني: التحديات المتواجهة للأراضي الزراعية في وطننا باكستان وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي

سبق الكلام بأن الاقتصاد الإسلامي قد وضّح لنا طرق استخدام الأراضي الزراعية للحصول على التمنية المستدامة، ولكن نفس الوقت عندما نبحث عن الأراضي الزراعية في وطننا باكستان فنجد أن هناك العديد من التحديات المتواجهة للأراضي الزراعية، وتحتاج إلى التحليل الموجز، فلذلك علينا أن نبحث عن تحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي، وأهم التحديات، وهي كالتالية:

الفرع الأول: تأثير المناطق الصحراوية على الزراعة وتحليلها في إطار الاقتصاد الإسلامي

عند النظر إلى المساحة الصحراوية في وطننا باكستان، نجد أن حوالي 13.15٪ من مساحة وطننا الإجمالية مشتملة على المناطق الصحراوية[12]. من بين أكبر هذه المناطق، وهي صحراء تهل في البنجاب، والتي تمتد على مساحة تقدر بحوالي 20,000 كيلومتر مربع، وصحراء جولستان التي تمتد على مساحة تقدر بحوالي 26,000 كيلومتر مربع، وصحراء تهر التي تشمل مساحة تبلغ 50,000 كيلو متر مربع، وصحراء خران التي تمتد على مساحة تقدر بـ 20,000 كيلو متر مربع، كما ينظر في الجدول التالي:

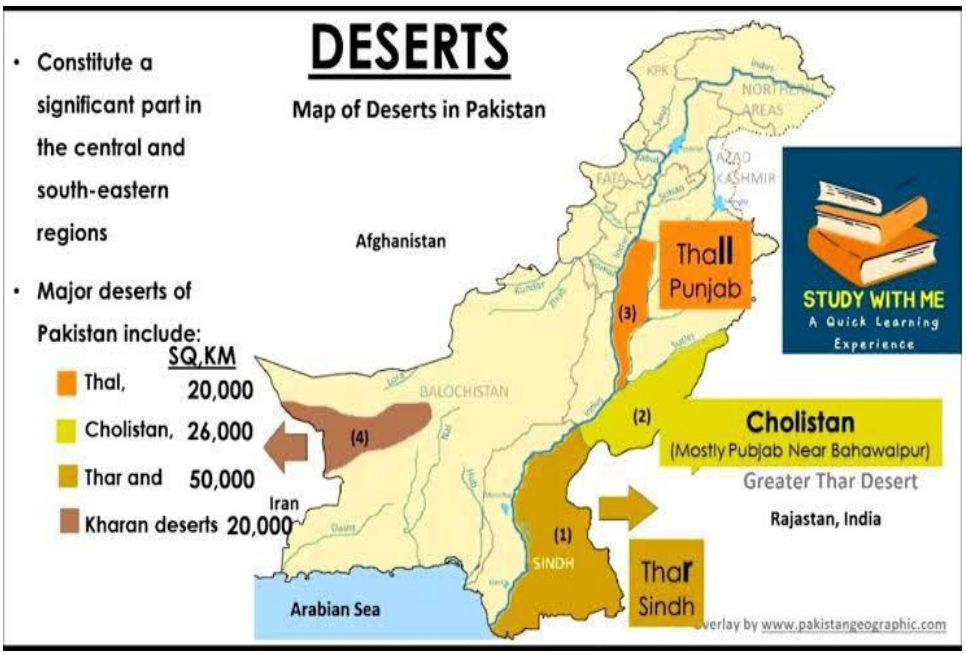

رقم الجدول: 2

يعني: مساحة جميع هذه المناطق الصحراوية كالتالي:

20,000 +26,000+50,000+20،000 = **116,000 كيلو متر مربع أو 11,600,000 هكتار (Hectares)**[13]

وبالفعل، هذه المناطق الصحراوية تؤثر سلبًا على القدرة على ممارسة الزراعة في وطننا باكستان، فلذلك لا بدّ لنا أن نبحث عن الحل المناسب في ضوء الاقتصاد الإسلامي، للقضاء على هذه المشكلة في المناطق الصحراوية.

وبعد التفكير في ضوء الاقتصاد الإسلامي للقضاء على هذه المشكلة، يتبيّن لنا بأن الدين الإسلامي يشجّعنا على جعل الأراضي الميتة قابلة للزراعة بإحيائها[14]، فلذلك علينا أن نزيل الموانع الموجودة في هذه المناطق الصحراويّة؛ حتى نجعلها قابلة للزراعة. وإزالة الموانع الموجودة في هذه المناطق الصحراويّة ليس أمر مستحيلا، بل يمكن إحيائها، كما هناك يوجد بعض الأمثلة، حيث قد جعل

بعض الدول المناطق الصحراوية قابلة للزراعة، على سبيل المثال: قد بدأ الصين في 1978م تحويل المناطق الشمالية الصحرائية الثلاثة: الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي إلى الجدار الأخضر العظيم، كما ينظر في الصورة المرفقة التالية، وستكمل هذه العملية في عام 2050[15]:

رقم الجدول: 3

تعتبر محاولات تحويل الصحارى إلى أراض خضراء صالحة للزراعة والحياة من المبادرات الهامة التي قامت بها العديد من الدول حول العالم، وبعض الأمثلة الملحوظة تشمل:

قطر: تهدف قطر من خلال مشاريع مثل رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحويل المناطق الصحراوية إلى أراض زراعية باستخدام تقنيات الري الحديثة وطرق تحلية المياه.

الإمارات العربية المتحدة (الإمارات): نفذت الإمارات مشاريع واسعة مثل مبادرة تخضير الصحارى ومشروع مدينة مصدر، حيث استخدمت التكنولوجيات المتقدمة لاستعادة الأراضي الصحراوية وإنشاء مساحات خضراء مستدامة.

المملكة العربية السعودية: قامت الدولة بتنفيذ مبادرات مثل مشروع مدينة الخفجي ومبادرة السعودية الخضراء لزراعة ملايين الأشجار وتحسين جودة التربة وزيادة التغطية النباتية في الصحارى.

مصر: قامت مصر بتنفيذ مشاريع مثل مشروع توشكا ومشروع الوادي الجديد، بتوجيه مياه من نهر النيل لتحويل الأراضي الصحراوية إلى مناطق زراعية خصبة.

إسرائيل: نجحت الدولة في تطبيق التكنولوجيا الزراعية المبتكرة مثل ري التنقيط وتحلية المياه وإعادة تدويرها لتحويل المناطق الجافة مثل صحراء النقب إلى مناطق زراعية مثمرة.

تشمل هذه المبادرات مختلف الأساليب مثل أنظمة الري المتقدمة وتحريج الأراضي وتقنيات الحفاظ على التربة والممارسات الزراعية المستدامة، مما يظهر الجهود المبذولة لمكافحة التصحر وجعل الأراضي الجافة خصبة وصالحة للزراعة والعيش.

في الجملة يمكن تحويل المناطق الصحراويّة قابلة إلى الزراعة، فلذلك علينا أن نزيل الموانع الموجودة من المناطق الصحراية، ونجعل تلك المناطق قابلة للزراعة عملا على نفس الطريق الذي هو متداول بين دول العالم، بل ربما سيكون هذا العمل أسهل لنا بالنسبة إلى الدول الاخرى؛ لأن معظم المناطق الصحراوية يقع قرب طريق نهر السند. ويمكن تحويل طريق الماء إلى تلك المناطق الصحراوية.

ولكن الشيء المهم وهو أنني لا أقصد بأن نجعل هذه المناطق فقط خضراء بغرس الأشجار فيها، بل علينا أن نزرع فيها النبأت التي تصلح للمواد الغذائية أو الاقتصادية، وحتى إن اضطررنا إلى غرس الأشجار فقط في هذه المناطق، فحينئذ علينا أن نغرس الأشجار المثمرة التي تصلح لنا الفوائد الاقتصادية، مثل شجرة الزيتون وغيرها، أو الأشجار التي تستخدم في صنع الأشياء البيوت وغيرها؛ لتتمكّن لنا الاستفادة الاقتصادية من هذه المناطق. وهناك العديد من المحاصيل تم زراعتها بنجاح في مناطق الصحراء، وذلك بفضل الممارسات الزراعية المبتكرة والتقنيات الحديثة. وبعض المحاصيل التي يمكن أن تنمو في ظروف الصحراء، وهي كالتالية:

نخيل التمر: إنها مناسبة تمامًا للمناخات الجافة، حيث يزدهر نخيل التمر في البيئات الصحراوية ويعتبر محصولًا هامًا في العديد من مناطق الصحراء في جميع أنحاء العالم[16].

الشعير: يتحمل الحرارة والجفاف، حيث يُعتبر الشعير واحدًا من المحاصيل الحبوبية الرئيسية التي يمكن زراعتها في المناطق شبه الجافة والصحراوية[17].

الكِينُوَا (Quinoa): معروفة بقابليتها للتكيف، حيث يمكن للكينوا أن تنمو في ظروف مختلفة، بما في ذلك المناطق الصحراوية، وتعتبر غذاءًا غنيًا بالعناصر الغذائية[18].

رقم الجدول: 4

الجوجوبا(Jojoba): وهو نبات صحراوي يتحمل الظروف والأجواء المتطرفة الحارة والباردة وملوحة التربة العالية، فهو يتحمل العيش في درجة حرارة من (5- إلى 50) درجة مئوية، ويتم زراعة هذا النبات لبذوره الغنية بالزيت ويمكنه تحمل درجات حرارة عالية وقلة توفر المياه[19].

رقم الجدول: 5

شجرة الرمان: تتكيف هذه الأشجار تمامًا مع المناخات الحارة والجافة ويمكنها الازدهار في ظروف الصحراء[20].

أشجار الزيتون: يمكن أن تكون زراعة الزيتون ناجحة في بعض مناطق الصحراء ذات التربة والظروف المناخية المناسبة[21].

شجرة الخروب: شجرة مقاومة للجفاف ويمكنها النمو في المناطق الجافة، حيث تنتج القرون المستخدمة في منتجات غذائية متنوعة، في اليونان يصنعون منه مأكولات كثيرة وخبزا ومكرونة ودقيق، كلها خالية من الغلوتين الذي له حساسية بين بعض الناس؛ ويصدرونه في جميع أنحاء العالم من أوروبا حتى كوريا الجنوبية. كما يصنعون منه دبس الخروب حلو المذاق[22].

رقم الجدول: 6

في الجملة، إن هذه المحاصيل الزراعية غالبًا ما تحتاج إلى طرق ري متخصصة وتقنيات تحسين التربة وأصناف مناسبة متكيفة بشكل خاص مع الظروف الجافة والصحراوية لزراعتها بنجاح. وإذا تمت زراعة هذه النباتات أو غرس الأشجار المذكورة في تلك المناطق الصحراوية، التي تبلغ مساحتها 116,000 كيلومتر مربع أو 11,600,000 هكتار في باكستان، فسيتمكن لنا من حل مشكلة نقص المواد الغذائية. وكما سيتيح لنا ذلك أيضًا تحقيق الأرباح عبر تصدير المحاصيل الزراعية الفاضلة عن حوائجنا إلى الدول الأخرى. على سبيل المثال، إذا تمت زراعة نخيل التمر في تلك المناطق الصحراوية (11,600,000 هكتار) في باكستان، فمن الممكن الحصول على ما يقرب من 8 أطنان للهكتار. ويتراوح

سعر السوق التقريبي للتمور من 2000 دولار إلى 3000 دولار للطن، وبالتالي، يمكن أن يكون الدخل الإجمالي من هكتار واحد من نخيل التمر ما بين 16,000 دولار إلى 24,000 دولار سنويًا[23].

وهذا يعني أن القيمة المالية الإجمالية لمساحة هذه المناطق الصحراوية بغرس أشجار النخيل في بلادنا باكستان متوقعة بحوالي 278.4 مليار دولار سنويًا، كما يُلاحَظ في الحساب التالي:

11,600,000 هكتار(Hectares) ×24000 دولار= **278400000000 دولار**

وفضلا عن ذلك، مثلا، إذا قمنا بزراعة أشجار الزيتون في تلك المناطق الصحراوية (116,000 كيلومتر مربع أو 11,600,000 هكتار)، يُتوقع أن يصل العائد الاقتصادي إلى حوالي 87 مليار دولار سنويًا[24].

11,600,000 هكتار(Hectares) ×7500 دولار= **87,000,000,000 دولار**

في الجملة، إن قمنا بزراعة تلك النباتات أو غرس الأشجار المذكورة في المناطق الصحراوية، ستساهم هذه الخطوة في حل مشكلة نقص المواد الغذائية، كما سيتيح لنا هذا الإجراء الاستفادة من تصدير المحاصيل الزراعية الفائضة إلى الدول الأخرى، مما يعزز الفرص لتحقيق أرباح إضافية وتحقيق استفادة اقتصادية من هذه المحاصيل المتميزة والغنية بالقيمة الغذائية.

الفرع الثاني: تأثير المناطق الجافة وشبه الجافة على الزراعة وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي

إن حوالي 80٪ (70.56مليون هكتار)[25] من مساحة وطننا الإجمالية مشتملة على المناطق الجافة وشبه الجافة[26]، كما ينظر في الجدول الآتي:

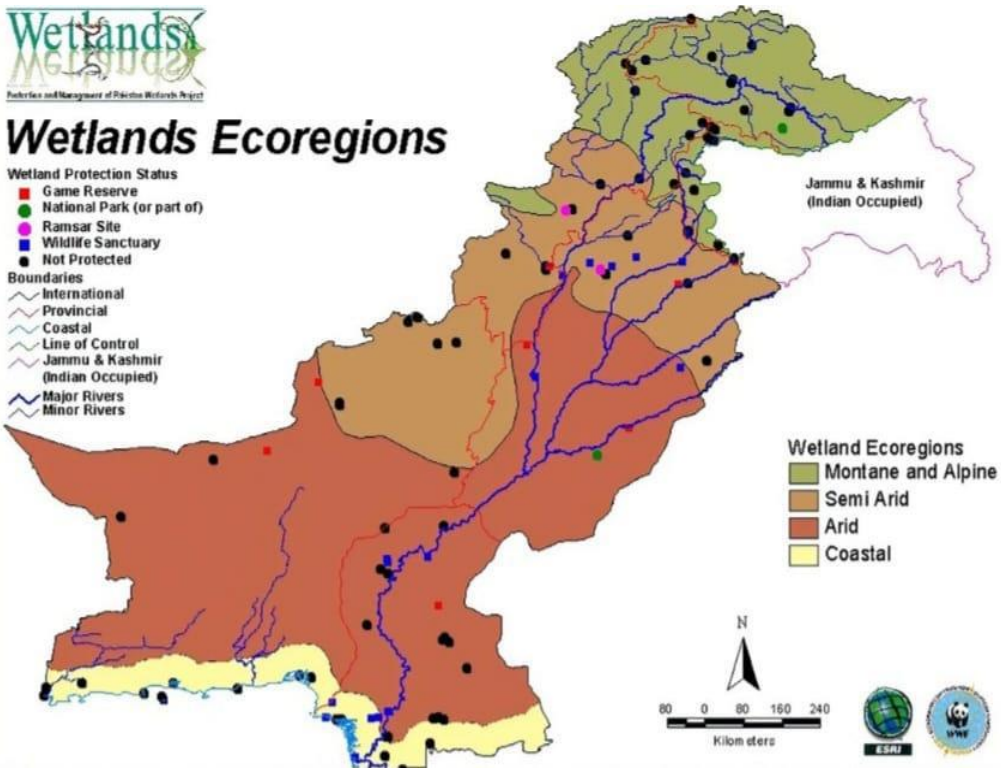

رقم الجدول: 7

وهذه المناطق الجافة وشبه الجافة في وطننا باكستان يسبّب قلة المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية. والحل لهذه المشكلة يكمن في إنشاء السدود في تلك الأماكن لتأمين المياه اللازمة لري المزروعات، وأيضا يكمن في تحويل بعض مسارات الأنهار التي تقع قرب هذه المناطق لتلبية احتياجات تلك المناطق للمياه. وهذه الخطوات تعدّ أمر ضروريا في ضوء الاقتصاد الإسلامي؛ حيث إنه سيساعدنا في الحفاظ على أموالنا؛ لأننا إذا لم نتمكن من إنتاج المواد الغذائية المطلوبة في وطننا، فحينئذ لازما، سنضطر لاستيرادها من دول أخرى ببذل أموالنا فيها. والحفاظ على الأموال هو أحد مقصد من مقاصد الشريعة، حيث قال محمد الطاهر بن عاشور: "وقد تقرر عند علمائنا أن حفظَ الأموال من قواعد كليات الشريعة الراجعة إلى قسم الضروري"[27]، فهذا أن نجعل تلك المناطق قابلة للزراعة؛ لأن الحفاظ على الأموال لا يتمّ، إلّا بتهجيز تلك المناطق للزراعة، فلذلك أنه صار واجبا علينا من ناحية الاقتصاد الإسلامي، كما هي القاعدة الفقهية المعروفة عند الفقهاء بأن ما لا يمكن تحقيق الواجب، إلا به فهو واجب[28].

يمكن استخلاص مما سبق بأن إنشاء السدود وتغيير مسارات الأنهار القريبة من المناطق الجافة وشبه الجافة في باكستان هو الحل الأمثل لمشكلة نقص المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، وتعتبر هذه الخطوات أساسية في الاقتصاد الإسلامي للحفاظ على الأموال، حيث إذا فشلت محاولاتنا في إنتاج ما نحتاجه من تلك المناطق، سيكون علينا استيراده مقابل الأموال.

الفرع الثالث: تأثير ترك الغابات بدون الاستفادة الاقتصادية منها وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي

قدر معهد غابات باكستان (Pakistan Forest Institute) بأن 5.1% من إجمالي أراضي باكستان (4.51 مليون هكتار) مغطاة بالغابات[29]، وينظر هذا في الجدول الآتي:

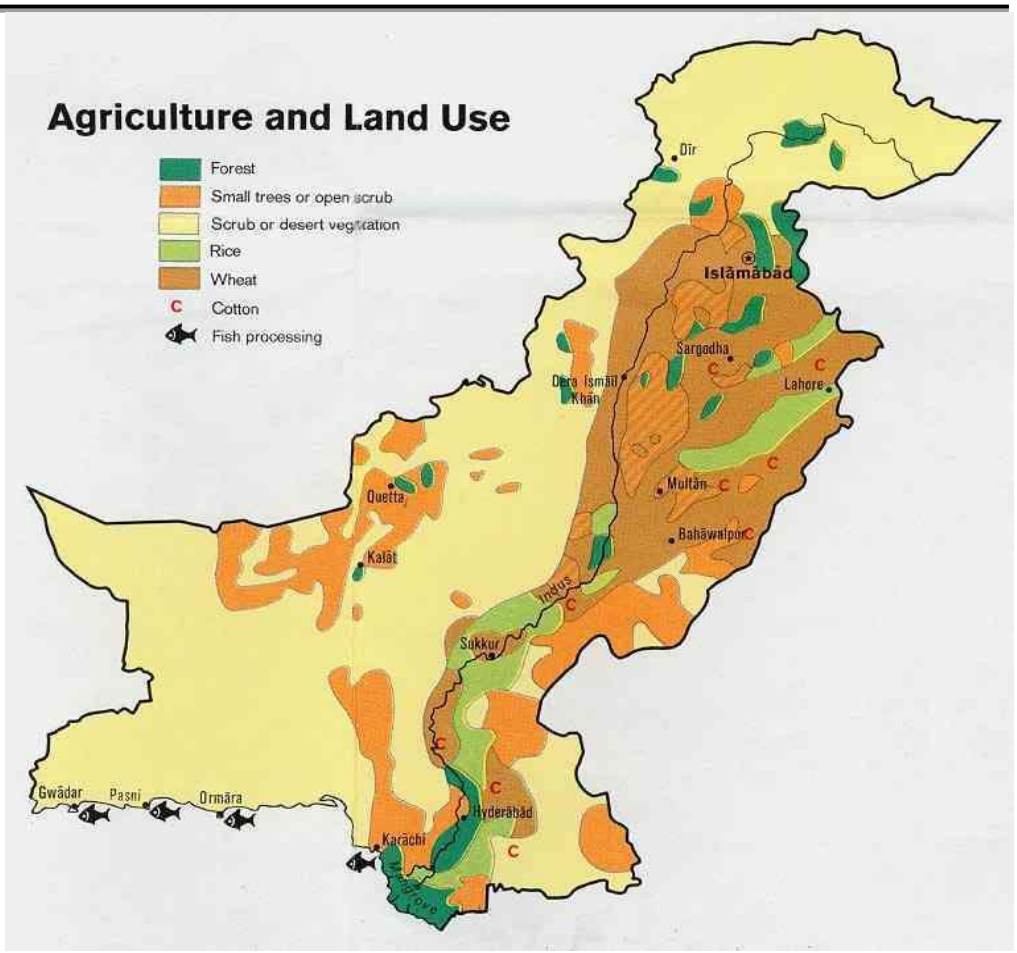

رقم الجدول: 8

وإن هذه الغابات مليئة بالتنوع النباتي والأشجار المختلفة، ولكن هناك الحاجة بأن نغرس فيها الأشجار المثمرة مكان الأشجار الموجودة فيها، فزراعة الأشجار المثمرة فيها تعتبر حلاً لمشكلة نقص المواد الغذائية في وطننا باكستان.

ولو نجحنا في غرس الأشجار المثمرة في هذه الغابات (أي: في مساحة 4.51 مليون هكتار) فحينئذ سيتمكّن لنا بأن نقضي على مشكلة قلة المواد الغذائية من وطننا باكستان، وبالتالي، هذا النوع من الزراعة قد يُمكننا أيضًا من تصدير (Export) الفائض من هذه المحاصيل إلى دول أخرى، مما يدعم الاقتصاد المحلي لوطننا باكستان، وهذا الملطوب في ضوء الاقتصاد الإسلامي؛ لأن الله -تبارك وتعالى- قد جعل كل ما في الأرض لأجل منفعتنا، حيث قال الله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾"[30]، والآن علينا استخدام هذه الغابات بحكمة وتقدير؛ للحصول على المواد الغذائية والمنافع الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استغلال بعض تلك الغابات لغرس الأشجار التي تستخدم في صناعة الأثاث والمواد البناء، مما يدعم القطاع الصناعي المحلي ويُحدث دوراً اقتصاديًا مستدامًا. والتحول إلى زراعة الأشجار المثمرة والاستفادة من الموارد الطبيعية بطرق مختلفة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد ويُسهم في تحقيق التنمية المستدامة لوطننا باكستان.

الفرع الرابع: تأثير إزداد المؤنة في عملية الزراعة وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي

إن عملية الزراعة تتطلب كثيرا من المؤنة المالية والبدنية؛ حيث تبذل كثيرا من النقود فيها، ولكن في مقابل هذه المؤنة، قد لا تحصل الربح للفلاحين، فلذلك إنهم لا يريدون صرف المال في عملية الزراعة، وهذا يسبّب ترك عملية الزراعة في وطننا باكستان، كما مر سابقا بأن المساحة الإجمالية التي كانت تسخدم للزراعة، كانت 46.65٪ في عام 1990، وبعد ذلك وصلت إلى 65.48٪ في عام 2000، وإلى 71.02٪ في عام 2010، ولكن عندما وصلنا إلى عام 2020 انخفضت مجددًا إلى 55.69٪[31]، وهذا بسبب قلة فلّاحين في عملية الزراعة.

وللتخلص عن هذه المشكلة واجب علينا جميعا بأن نساعد الفلاحين في هذا الأمر؛ حتى لا نضطر إلى استيرداد المواد الغذائية من دول أخرى، حتى مثلا إن لم نقم بهذه العلمية بطريق أحسن، فحينئذ سنتوردها من بلدان أخرى ببذل أموالنا فيها.

وبالتالي، لا بدّ للحكومة مساعدة الفلاحين بترخيص المواد التي تسخدم في عملية الزراعة، وأيضا عليها بأن ترغب في إعطاء الآلات الحديثة لعملية الزراعة، وأيضا الكماد الكمياوي، والأشياء الأخرى التي تلزم حسب وقتنا المعاصر.

الفرع الخامس : تأثير بناء المباني السكنية في الأراضي الزراعية وتحليلها في ضوء الاقتصاد الإسلامي

عندما نبحث عن تأثير بناء المباني السكنية على الأراضي الزراعية في وطننا باكستان، فنجد بأن هذه المشكلة لم تحدث كمشلة كبيرة في وطننا باكستان حتى الآن، حيث يُقدر بأن نسبة 5-6٪ من مجموع مساحة الأراضي الباكستانية مشتملة على المدن والتجمعات الحضرية.

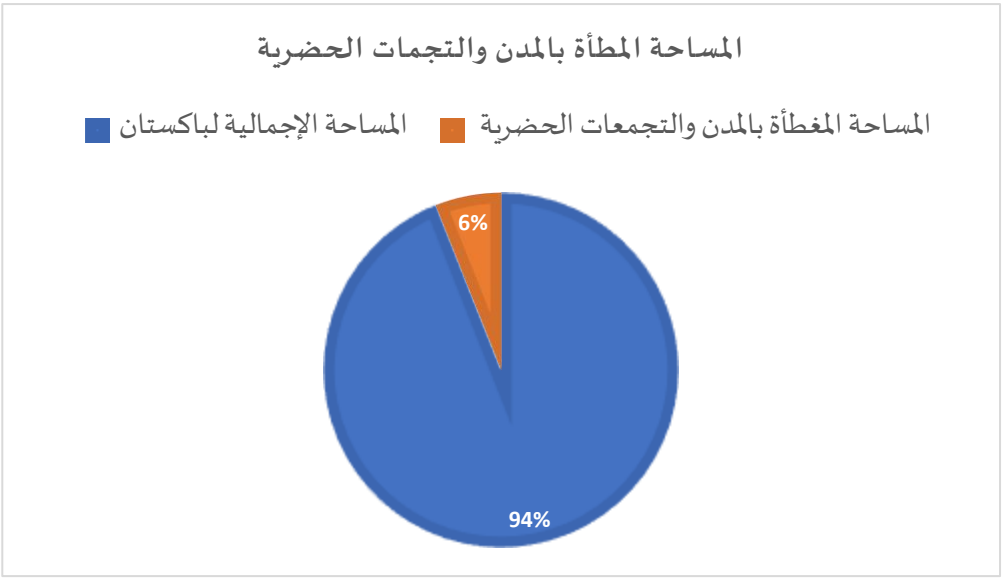

رقم الجدول: 9

في الجملة، إن هذه المشكلة ليست مشكلة كبيرة في وطننا باكستان حتى الآن، ولكن مع ذلك قد اخترنا تحويل الأراضي الزراعية إلى المباني السكنية، على سبيل المثال، قد تم قطع أكثر من 90,000 شجرة مانجو في مدينة ملتان لفتح الطريق أمام مشروع هيئة الدفاع السكنية (DHA).

رقم الجدول: 10

وإن استمر الوضع هكذا، فربما تصير هذه المسألة تحديًا كبيرا، فلذلك أنها تتطلب منا التفكير في سبل الحفاظ على الأراضي الزراعية؛ حيث تُعتبر الزراعة والأراضي الزراعية أحد الجوانب الأساسية للاقتصاد والمعيشة المستدامة وفقًا للقيم والأصول الإسلامية. فلذلك من الضروري أن نبحث عن الحلول التي تعزز التنمية الحضرية دون الإضرار بالأراضي الزراعية. ويمكن أن تشمل هذه الحلول تطبيق استراتيجيات التخطيط العمراني المستدام وتعزيز الزراعة الحضرية والريفية للحفاظ على الإنتاج الزراعي.

باختصار، يتطلب الحفاظ على التوازن بين النمو الحضري والحفاظ على الأراضي الزراعية تدابير شاملة واستراتيجيات متنوعة، تحترم مبادئ الاقتصاد الإسلامي وتضمن استدامة النمو الاقتصادي والبيئي على حد سواء.

الفرع السادس: حاجة إزداد عدد السدود في باكستان لتحقيق التنمية المستدامة

لقد شيدت باكستان ما يقرب من 100 سدًا للحفاظ على المياه[32]، ولكن هذا العدد الحالي للسدود في باكستان لا يكفي لتلبية الطلب المتزايد على المياه النظيفة والمستدامة، فعندما ننظر إلى دول أخرى، نجد أنهم بنوا العديد من السدود، على سبيل المثال:

قد بنت سريلانكا أكثر من 12,000 سد صغير لدعم الزراعة وتوفير المياه للسكان، وفي نيبال، تم إنشاء أكثر من 2,000 سد صغير لنفس الأغراض، والهند قد اتخذت خطوات كبيرة نحو بناء 19,134 سدًا صغيرًا لدعم الزراعة وضمان توفير المياه للمجتمعات الريفية[33]، فلذلك علينا بناء السدود في وطننا باكستان للحصول على التنمية المستدامة في عملية الزراعة.

ووفقًا للتقديرات الحالية، يشير الخبراء إلى وجود إمكانية بناء 750 سدًا صغيرًا إضافيًا في باكستان، تلك السدود ستكون حلًا فعّالًا لتلبية الاحتياجات المتنامية للمياه في البلاد، وبالنظر إلى هذه الحقائق، تتطلب تحقيق التنمية المستدامة في باكستان تعزيز جهود بناء السدود الصغيرة وتحسين إدارة الموارد المائية. هذا الاستثمار سيسهم في تعزيز الزراعة، وتحسين جودة المياه، وتوفير فرص العمل في القطاع الزراعي، وهو أمر حاسم للنمو الاقتصادي.

في الجملة، إن من مسؤولية الحكومة أن تنبى السدود لتلبية الاحتياجات المتنامية للمياه، وإنشاء السدود الصغيرة ليست أمرا مستحيلا للحكومة، بل لها يمكن أن يجعلها، على سبيل المثال: قد تم تخصيص مبلغ 346 مليار روبية (346,000,000,000) في السنة المالية 2023-2024، في إطار برنامج دعم الدخل الآساسي (BISP)[34]. ولكن الاستفادة الجيدة من هذه الروبيات لا تمكن ما دامت الأشياء غالية في السوق المالي، ولكن إن استخدمت تلك الروبيات لبناء السدود الصغيرة لزيادة الإنتاج الزراعي والمحاصيل الغذائية، إذ يمكن بناء 60 سدًا صغيرة سنويًا باستخدام هذا المبلغ[35]، وهذا سيعزز الإنتاج الزراعي ويساهم في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة. ومن خلال توجيه الاستثمار نحو مثل هذه المشاريع، ستتجاوز الحكومة مجرد النظرة الإحصائية وتحقق نمواً اقتصادياً واستدامة بيئية.

وعلى الرغم من التحديات المالية، يمكن للحكومة، باستخدام الموارد بشكل ذكي، أن تصبح القوة الدافعة لتغيير الظروف الحالية. وإن الرؤية الاستراتيجية والاستثمار الصحيح يمكن أن يشكلان الحلول المستدامة التي تعمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والزراعي وتقليل الإفلاس وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي.

الفرع السابع: الاجراءات المتفرقة لتحقيق التنمية المستدامة

بغية تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الزراعية، تُعتبر توجيه الجهود نحو تطبيق تقنيات وأساليب جديدة أمرًا حيويًا. الحكومة لها دور فاعل في تحقيق هذه الأهداف من خلال العديد من الإجراءات المتفرقة.

أحد هذه الإجراءات يتمثل في دعم وتعليم الفلاحين والمزارعين حول أحدث التقنيات الزراعية، يُعَدّ هذا الأمر بمثابة إشارة على أهمية تبني أساليب الزراعة المستدامة والفعّالة. فتقديم التدريب والتوجيه للمزارعين حول التقنيات الحديثة يمكن أن يحسن كفاءة الإنتاجات الزراعية.

وكما تتضمن الإجراءات المتفرقة أيضًا زراعة الأشجار المثمرة في الشوارع للحفاظ على البيئة وتعزيز جودة الحياة في المجتمعات الحضرية، وإن غرس هذه الأشجار يمكن أن يحقق العديد من الفوائد المتعددة، ليس فقط من الناحية البيئية ولكن أيضًا من الناحية الاقتصادية والصحية. وفضلا عن ذلك، زراعة الأشجار المثمرة في الشوارع تسهم في تعزيز البيئة الحضرية وتحسين جودة الهواء. فهي تساهم في امتصاص ثاني أكسيد الكربون وإطلاق الأكسجين، مما يعزز التوازن البيئي ويقلل من تلوث الهواء في المدن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الأشجار المثمرة يعزز التنوع البيولوجي في البيئة الحضرية، حيث توفر مساحة للطيور والحشرات والحيوانات الأخرى، مما يعزز التوازن البيئي والحفاظ على التنوع الحيوي. من جانب آخر، تعد زراعة الأشجار المثمرة مصدرًا مهمًا للغذاء في الأماكن الحضرية. فإن وجود أشجار تثمر في الشوارع يمكن أن يوفر فرصة لسكان المدن للحصول على مواد غذائية طازجة مجانية، مما يسهم في تعزيز التغذية السليمة وتقليل نسبة الجوع في المجتمعات الحضرية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تلعب الأشجار المثمرة دورًا مهمًا في تحسين جودة الحياة الاجتماعية، حيث تشجع على التفاعل بين سكان المنطقة وتعزز الروح المجتمعية. كما تُعتبر الحدائق والمساحات الخضراء مكانًا للاجتماعات والفعاليات الاجتماعية، مما يعزز التواصل والتفاعل الاجتماعي بين السكان. وأخيرًا، من المهم للحكومات أن تدعم مثل هذه المبادرات بموارد ودعم فني للحفاظ على الأشجار وضمان نموها وصحتها. يجب توفير الرعاية المناسبة والصيانة الدورية لهذه الأشجار لضمان استمرار تأثيراتها الإيجابية على البيئة والمجتمع. وباختصار، زراعة الأشجار المثمرة في الشوارع ليست فقط استثمارًا بيئيًا وصحيًا بل تمثل أيضًا إحدى السبل الفعّالة لتعزيز البيئة الحضرية وتحقيق توازن بين الحياة الحضرية والحفاظ على الطبيعة.

وبناء على ماسبق، ينبغي لحكومة باكستان غرس الأشجار المثمرة على جوانب الطرق، على سبيل المثال، إذا تمت زراعة 100 شجرة في كل كيلو متر واحد، فسيكون بإمكان غرس حوالي 26،400،000 شجرة مثمرة على طول جوانب الطرق؛ لأن إجمالي طول الطرق في باكستان يبلغ حوالي 264,000 كيلومترًا[36].

وختامًا، فإن تبني هذه الإجراءات المتفرقة وتنفيذها بشكل فعّال يُعتبر أمرًا حاسمًا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي، وهو ما يعزز الإنتاجية ويحقق الكفاءة الاقتصادية بما يخدم المجتمع ويحافظ على الموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: التحليل للتحديات المالية المتواجهة في ضد هدف تحقيق التنمية المستدامة باستخدام الأراضي الزراعية

قد تبيّن لنا ممّا سبق، بأننا إن قمنا باستخدام الأراضي الزراعية في إطار صحيح، فحينئذ سيتمكّن لنا الحصول على تحقيق التنمية المستدامة لوطننا باكستان، ولكن نفس الوقت، كما نعلم بأن هذه العملية تتطلب منا إنفاق مبالغ كبيرة، والتي ربما لا يستطيع الاقتصاد الباكستاني تحمّلها في وقتنا الحاضر، فلذلك نحن في هذه الدراسة سنحاول معرفة طرق التحليل للتحديات المالية المتواجهة في ضد هدف تحقيق التنمية المستدامة باستخدام الأراضي الزراعية.

عندما نرى إلى وضع عملية الزراعة في وطننا باكستان فنجد بأن الحاجة إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج بسبب عدم القدرة على الإنتاج المحلي يُجبرنا على الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي (IMF) وغيرها، مما يؤدي إلى زيادة الديون وأعباء مالية على المواطنين الباكستانيين، حتى يعتبر كل باكستاني منا مديونًا بمبلغ حوالي 2,727,27 روبية[37]، والآن لردّ الديون السابقة نطلب الديون الجديدة من المؤسسات المالية الدولية. وهذه العملية مذمومة في ديننا الإسلامي، حيث إنها تتعارض مع المبادئ الإسلامية التي تحثنا على تجنب السؤال من الناس؛ حيث قال النبي –صلى الله عليه وسلم- : "استغن عن الناس، ولو بقضمة سواك"[38]، وأيضا روي عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنه-، حيث إنه قال: قال رسول الله -صلَّى الله عليه وسلم-: "اليدُ العُليا خيرٌ مِن اليد السُّفلى، واليد العليا المنفقة، والسُّفلى السائلة"[39]، وأيضا قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ما يزال الرجل يسأل الناس، حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مُزْعَة لحم (قطعة يسيرة من لحم)"[40]، في الجملة من الواضح أن وطننا باكستان بحاجة إلى تغيير استراتيجيتها الاقتصادية والزراعية لتحقيق التنمية المستدامة، فلذلك يجب على الحكومة التفكير بجدية في استثمار الأموال في قطاع الزراعة، وتقديم الدعم والتشجيع للمزارعين لزيادة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية، وهذه العملية ليست مستحيلة للحكومة، بل يمكن لها، مثلا، إذا تمكنت الحكومة من استثمار الأموال التي كانت تُنفق في استيراد المواد الغذائية من الخارج في تطوير البنية التحتية الزراعية المحلية، فإن ذلك سيساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة الإنتاج المحلي. هذا النهج يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين الوضع الاقتصادي لوطننا باكستان، على سبيل المثال، نرى أن وطننا باكستان قد استورد من المواد الغذائية مبلغ 5.022 مليار دولار (50220000$) أو ما يعادل 14,325,255,000.00 روبية باكستانية خلال الستة أشهر الأولى (يوليو - ديسمبر 2022) من السنة المالية[41]. ومعنى هذا الكلام يشير إلى أن الاستيراد لمدة سنة كاملة يكون مُضاعفاً لعدد المذكور؛ لأن العدد المذكور كان فقط لستة أشهر، في الجملة أن الطريقة التي تُتبعها الحكومة بالاعتماد فقط على الاقتراض لاستيراد المحاصيل الغذائية قد تُخاطر بمستقبل باكستان، حيث ستُصبح كافة الأموال المُتاحة في وطننا مرهونة بسبب الديون في السنوات القادمة.

ولكن إن استخدمت الحكومة نفس المبلغ الذي تنفقه على استيراد المواد الغذائية، في دعم الزراعة وتعزيز التنمية المستدامة كل عام، فسنقوم بالتخلص من قلة المواد الغذائية، مما سيُساهم في حفظ الأموال التي تُنفق في استيراد المحاصيل الغذائية من الخارج، وفضلا عن ذلك، إذا استمرينا في هذا السياق لبضع سنوات، سيتمكن لنا من القضاء على قلة المواد الغذائية في وطننا، وأيضا سيكون بإمكاننا تصدير المحاصيل الزراعية الفائضة عن احتياجاتنا.

نتائج البحث

قد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أهم نتائج الدراسة، وهي كالتالية:

1. إن جميع ما في الأرض خلق لمنفعتنا، وحث النبي -صلى الله عليه وسلم- على عملية الزراعة والغرس كوسيلة للخير والصدقة، وأيضاً شجع على إحياء الأراضي البائرة بوعد للثواب في الآخرة.
2. إن غرس الأشجار المثمرة في المناطق الصحراوية سيتمكن لنا حل مشكلة نقص المواد الغذائية، أيضا سيتيح لنا تحقيق الأرباح عبر تصدير المحاصيل الزراعية الفاضلة عن حوائجنا إلى الدول الأخرى.
3. إنشاء السدود وتغيير مسارات الأنهار القريبة من المناطق الجافة وشبه الجافة في باكستان هو الحل الأمثل لمشكلة نقص المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، تعتبر هذه الخطوات أساسية في الاقتصاد الإسلامي للحفاظ على الأموال.
4. إن 5.1% من إجمالي أراضي باكستان (4.51 مليون هكتار) مغطاة بالغابات، وعلينا أن نغرس فيها الأشجار المثمرة مكان الأشجار الموجودة فيها، فزراعة الأشجار المثمرة فيها تعتبر حلاً لمشكلة نقص المواد الغذائية.
5. يمكن استغلال بعض الغابات لغرس الأشجار التي تستخدم في صناعة الأثاث والمواد البناء، مما يدعم القطاع الصناعي المحلي ويُحدث دوراً اقتصاديًا مستدامًا.
6. إن الروبيات التي قد تم تخصيصها بمبلغ 346 مليار روبية (346,000,000,000) في السنة المالية 2023-2024م في إطار برنامج دعم الدخل الآساسي (BISP)، إن استخدمت لبناء السدود الصغيرة لزيادة الإنتاج الزراعي والمحاصيل الغذائية، إذ يمكن بناء 60 سدًا صغيرة سنويًا باستخدام هذا المبلغ، وهذا سيعزز الإنتاج الزراعي ويساهم في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة.

7. إذا تمت زراعة 100 شجرة في كل كيلو متر واحد، فسيكون بإمكان زراعة حوالي 26،400،000 شجرة مثمرة على طول جوانب الطرق؛ بناء على أن إجمالي طول الطرق في باكستان يبلغ حوالي 264,000 كيلومترًا.
8. إن استخدمت الحكومة نفس المبلغ الذي تنفقه على استيراد المواد الغذائية، في دعم الزراعة وتعزيز التنمية المستدامة كل عام، فسنقوم بالتخلص من قلة المواد الغذائية.

وأخيرا، نحمد الله تعالى على إكمال هذه الورقة العلمية.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الهوامش(References)

[1] - *Also see: Rahman G, Chandio NH, Moazzam MFU and Al Ansari N (2023), urban expansion impacts on agricultural land and thermal environment in Larkana, Pakistan. Front. Environ. Sci. 11:1115553. DOI: 10.3389/fenvs.2023.1115553, P: 7.*

[2] - Pakistan - Agricultural Land (% Of Land Area) - 2023 Data 2024 Forecast 1961-2021 Historical (tradingeconomics.com), 14-12-2023.

[3] - Pakistan Army Handed Over 45000 acres of Land for 'Corporate Farming' (krishijagran.com), 14-12-2023.

[4]- سورة البقرة: 22.

[5] - سورة البقرة: 29.

[6] - سورة الأعراف: 10.

[7] - أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، مسند البزار (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط:1، 2009م)، 17/14/رقم الحديث: 7408.

[8] - أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري صحيح مسلم (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون السنة)، 1189/3/رقم الحديث: 1553.

[9] - الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار (بيروت: دار الفكر، بدون السنة)، 5/ 284.

[10] - أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري (بيروت: دار المعرفة، 1379ه)، 4/5.

[11] - شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط (بيروت: دار المعرفة، 1993م)، 14/23.

[12] - List of Famous Deserts of Pakistan | RealtorsPk Blog, 05/12/2023.

[13] - علما بأن المساحة الإجمالية لباكستان هي: 88.2 مليون هكتار.

[14] - حيث روي عن أنسٍ -رضي الله عنه- إنه قال: قال النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: "إن قامت الساعة، وبيدكم أحدكم فَسِيلَةٌ، فإن استطاع أن لا يقوم؛ حتى يغرسها، فليفعل". أحمد بن عمرو البزار، مسند البزار، 17/14/رقم الحديث: 7408.

[15] - Great Green Wall (China) - Wikipedia, 06-12-2023.

[16]- نخلة التمر - ويكيبيديا (wikipedia.org), 09-12-2023.

[17]- شعير - ويكيبيديا (wikipedia.org), 09-12-2023.

[18] - كينوا - ويكيبيديا (wikipedia.org), 09-12-2023.

[19] - جوجوبا - ويكيبيديا (wikipedia.org), 09-12-2023.

[20]- رمان-ويكيبيديا (wikipedia.org), 09-12-2023.

[21]- زيتون-ويكيبيديا (wikipedia.org), 09-12-2023.

[22]- خروب-ويكيبيديا (wikipedia.org), 11-12-2023.

[23]- هذا مستخرج بناء على المعلومات الحاصلة من شات جي بي تي.

[24]- هذا مستخرج بناء على المعلومات الحاصلة من شات جي بي تي.

[25]- كما عرفنا أن المساحة الإجمالية لباكستان هو88.2 مليون هكتار، فلذلك 80% من 88.2 مليون هكتار هو 70.56 مليون هكتار.

[26]- Mirza B. Baig and Moinuddin Ahmed, BIODIVERSITY IN PAKISTAN: STATUS CHALLENGES AND STRATEGIES FOR ITS CONSERVATION, INT. J. BIOL. BIOTECH. 2007, 4 (4): 283-292.

[27] - محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مقاصد الشريعة الإسلامية (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004م)، 459/3.

[28] - سلطان العلماء عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (بيروت: دار الكتب العلمية، 1991م)، 204/2.

[29] - The data extracted from the reports of provincial Forest Departments, the total forest area is 4.51 million hectares which corresponds to 5.1% of the total area of the country. ANNUAL PROGRESS REPORT (2021-22), page no. 44, Pakistan Forest Institute (pfi.gov.pk), 08-12-2023.

[30] - سورة البقرة: 29.

[31] - Also see: Rahman G, Chandio NH, Moazzam MFU and Al Ansari N (2023), urban expansion impacts on agricultural land and thermal environment in Larkana, Pakistan. Front. Environ. Sci. 11:1115553. DOI: 10.3389/fenvs.2023.1115553, P: 7.

[32]- List of dams and reservoirs in Pakistan - Wikipedia, 12-12-2023.

[33]- Small dams, big gains - Newspaper - DAWN.COM, 12-12-2023.

[34]- Finance Minister's Speech Budget 2023-24, page No. 14, URL: Speech_english_2023_24 (1).pdf, 15-12-2023.

[35] - حيث يمكن إنشاء السدود الصغيرة بمبلغ 5 مليار روبية تقريبا.

[36]- هذا مستخرج بناء على المعلومات الحاصلة من شات جي بي تي.

[37]- Pakistan's total debt swells to Rs60t in FY22 - Daily Times, 14-12-2023.

[38]-ابن أبي شيبة، المصنف، 101/3.

[39] - أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، سنن أبي داود (بيروت: دار الرسالة العالمية، ط:1، 2009م)، 86/3/رقم الحديث: 1648.

[40] - أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة (بيروت: المكتب الإسلامي، ط:2، 1983م، 119/6/رقم الحديث: 1622.

[41] - Pakistan's Food Imports Increased By $108 Million Between July and December 2022 (propakistani.pk), 08-12-2023.